

الدور المستقبلي للمؤسسات

الإنسانية الكويتية

إعداد/ د. خالد يوسف الشطي

رئيس مركز الكويت لتوثيق العمل الانساني فنار

مقدمة :-

عرفت الكويت منذ تأسيسها بالعمل الخيري الإنساني وتميزت به ، واستمرت في عطاءها الإنساني قرناً بعد قرن وصلاً بعد جيل حتى بلغنا مع مطلع القرن الواحد والعشرين لتكوين مركزاً عالمياً لعمل الإنساني بقيادة أميرها الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح الذي أطلقت عليه الأمم المتحدة قائداً للعمل منظمة الإنساني وتزخر الكويت اليوم بمؤسساتها الإنسانية الحكومية والأهلية والقطاع الخاص ففي الكويت اليوم مؤسسات حكومية تقوم بأعمال إنسانية وتدعم المنظمات الأهلية الإنسانية وفيها جمعيات ومبرات خيرية وفرق تطوعية تقوم بأعمال إنسانية وفيها قطاع يؤمن بالمسئولية المجتمعية وبالشراكة ويدعم المؤسسات الإنسانية .

ففي الكويت أكثر من أربعين جمعية خيرية وما يقارب من 100 من مبرة خيرة وأكثر من 300 فريق تطوعي وأكثر من 120 جمعية أهلية مهنية وعشرات الاتحادات والروابط والنقابات والمبادرات التي تقدم أعمال إنسانية .

مما يستوجب اليوم توحيد جهود هذه الأعمال وتبادي الخبرات والتطلع .

ففي الكويت أكثر من أربعين جمعية خيرية وما يقارب من 100 مبرة خيرية وأكثر من 300 خريطة تطوعي وأكثر من 120 جمعية أهلية مهنية وعشرات الاتحادات والروابط والنقابات والمبادرات التي تقدم أعمال إنسانية .

مما يستوجب اليوم توصية جهود هذه الأعمال وتبادل الخبرات والتطلع نحو مستقبل أكثر عطاءً وتنسيقاً وجودة في أداء هذه المؤسسات .

لمحة تاريخية :

عرفت الكويت العمل الإنساني منذ قديم الزمان فحكام الكويت لهم دور العمل الإنساني ودعمه وتشجيعه ورعايته ولتجار الكويت دور في توفير احتياجات مجتمعهم والمساهمة في تنميته ولم يقتصر دورهم في مجتمعهم وإنما أمتد للمجتمعات والدول الأخرى وعرفت الكويت قديماً بمبادرات شبابها وتطوعهم لخدمة مجتمعهم .

وكان العمل الخيري قديماً يغلب عليه العمل الفردي من خلال الأوقاف والاثلاث والوصايا والأكوات والمستجدين ودعم بناء المساجد والكتاتيب ومساعدة المحتاجين

كما عرفت الكويت قديماً الجهود الجماعية غير المؤسسة ، حيث لم تكن آنذاك مؤسسات حكومية أو أهلية حيث عرف تطوع القرعة واللجان المؤقتة وورقة الاكتتاب التي يقرع لها المحسنون لسد حاجات المحتاجين .

وأول مؤسسة تطوعية خيرية عرفتها الكويت المدرسة المباركية الخيرية عام 1911 ثم تليها الجمعية الخيرية عام 1913 ثم تلاها عدد من المؤسسات الخيرية والاجتماعية والثقافية واستمرت حتى مطلع الخمسينيات فقامت الدولة بإنشاء دائرة الشؤون للإشراف عليها ودعمها وذلك عام 1954 م وبعد استقلال دولة الكويت في عام 1961 تأسست وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لتشرف على الجمعيات الخيرية والأهلية المهنية والاتحادات والروابط والنقابات والجمعيات التعاونية الاستهلاكية ومع مطلع الثمانينات فتحت وزارة الشؤون المجال لتأسيس جمعيات خيرية فتأسست العديد من الجمعيات الخيرية والمهنية كما فتحت الوزارة المجال منذ عام 1999 لإنشاء مبرات خيرية وقد بلغت ما يقارب من مئة مبرة .

ومع زيادة نشاط الجمعيات الأهلية والخيرية قامت وزارة الشؤون باستحداث إدارة الجمعيات الخيرية منفصلة عن إدارة الجمعيات الأهلية ذلك عام 2002 م كما كان لقانون الزكاة عام 2006 دور في دعم ميزانية بيت الزكاة .

وبعد تأسيس الهيئة العامة للقوى العاملة وانفصالها عن وزارة الشؤون في عام 2013 تحولت لروابط والنقابات في الاتحادات لتكون تحت مظلة الهيئة منفصلة عن وزارة الشؤون ومع تزايد النشاط التطوعي والإنمائي والإنساني لدى الشباب بإنشائهم لفرقة تطوعين وزارة الشؤون بتقنين عمل هذه الفرق وتنظيمها والإشراف عليها مصدر القرار رقم (P-247) لسنة 2014 بشأن تنظيم فرق العمل التطوعي وتشكلت لجنة برئاسة وكيل وزارة الشؤون وعضوية وزارة الخارجية ووزارة الدولة لشؤون الشباب وعدد من إدارات وزارة الشؤون وثلاثة من أصحاب الخبرة والكفاءة في مجال العمل التطوعي وسمحت وزارة الشؤون للجمعيات الخيرية بانضمام الفرق التطوعية تحت مظلتها الرسمية كما تسعى وزارة الشؤون لإصدار قانون

العمل الخيري خلال الأيام القادمة والذي نرجوا أن يصدر تنظيم بعد تشاور مع الجمعيات الخيرية لكي يكون قرار توافقياً يلبي حاجات وتطلعات الجمعيات الخيرية وتستشرق مستقبل العمل الخيري الكويتي الذي ننشد فيه التميز والريادة

كما قامت وزارة الشؤون في عام 2001 بإصدار قانون يمنع التبرعات النقدية لأي من الأفراد والجماعات والمؤسسات التي لم يرخص لها بجمعها

كما صدر قرار وزاري 28/ أ عام 2016 في لائحة تنظيم جميع التبرعات بمنع التبرعات النقدية كما تم السماح بالتبرع لأي وأجهزة الدفع .

ومع تزايد الجمعيات والمبرات الخيرية في دولة الكويت وتعاضم نشاطها الإنساني جاءت الخاصة لتنسيق بين تلك الجهود فتأسس اتحاد المبرات والجمعيات الخيرية في 26 يوليو 2017 كجمعية خيرية تهدف إلى التنسيق والتعاون والارتقاء بمؤسسات العمل الخيري الكويتي وتبادل خبراتها وتأهيل كوادرها .

كما لا يفوت أن نشيد بدور وزارة الخارجية الكويتية وبذلها الكثير من الجهود لحماية المؤسسات الخيرية والإشراف على تحويلات مبالغ مشاريعها الخيرية والإنمائية الخارجية .

كما تقدم وزارة الخارجية بالتنسيق مع وزارة الشؤون حول الجهود الداعمة لرعاية المؤسسات الخيرية والإشراف عليها ودعمها كما نشيد بور سفارات دولة الكويت في الخارج على دعمهم المؤسسات الخيرية الكويتية .

وقد اعتمدت وزارة الخارجية في عام 2015 نظام المنظومة الإلكترونية لاعتماد الجهات الخيرية الخارجية والتي لا يتم اعتماد أي جمعية والتعامل معها إلا وبعد إدخال كافة بياناتها في الدول وإطلاع الوزارة عليها والتأكد من مطابقة كافة الشروط عليها ، وذلك حماية للعمل الخيري الكويتي من أي شائبة أو عوائق . إدارية أو مالية أو غير ذلك من الملاحظات أو الشبهات التي قد تسبب حرجاً أو إشكالات للعمل الخيري الكويتي ولدولة الكويت .

كما لا يمكن نسيان دور وزارة الإعلام وتبسيطها الضوء على الجمعيات الخيرية ومشاريعها وبرامجها عبر قنواتها وإذاعاتها المتنوعة .

التطلعات المستقبلية للمؤسسات الإنسانية :

ومع تزايد الأنشطة الإنسانية في الكويت وحرصها في عام 2014/9/9 على تسمية من الأمم المتحدة لكونها مركزاً عالمياً للعمل الإنساني وحرص سمو أمير البلاد على قائد العمل الإنساني فإن ذلك يدعو إلى المزيد من الجهود والقرارات لمواصلة قيادة الكويت في عملها الإنساني ، من خلالها مؤسساتها الإنسانية ولتطلع لمستقبل زاهر للعمل الإنساني لأبد من السعي لكل الجهات المعنية بالآتي

أولاً : المؤسسات الإنسانية :-

1- التنسيق والتعاون وتبادل التجارب بين المؤسسات الإنسانية ز

2- الشراكة في البرامج والمشاريع والأهداف .

3- موافقة أهداف الجمعيات الخيرية لخطة الدولة

- 4- تفضيل إتحاد المبراث والجمعيات الخيرية وإنشاء اتحادات لكل شريحة ، اتحاد للجمعيات الخيرية اتحاد للمبرات الخيرية اتحاد للفرق التطوعية اتحاد للجمعيات الأهلية ... إلخ .
- 5- موائمة أهداف الجمعيات الخيرية مع أهداف منظمات الأمم المتحدة الإنسانية ا
- 6- المزيد من التدريب والتأهيل العاملين في المؤسسات الخيرية .
- 7- إعداد الخطوط الإستراتيجية وقياس أداها
- 8- تفعيل اتفاقيات وبروتوكولات التعاون بين المؤسسات الخيرية .
- 9- تعزيز الشراكة مع المؤسسات الحكومية المختصة
- 10- الدعوة إلى التخصص في أهداف وأعمال الجمعيات الخيرية ليقود إلى التميز والتفرد .
- 11- توثيق مسيرة الجمعيات وأنشطتها .
- 12- الاستفادة المثلى من وسائل التواصل الاجتماعي
- 13- الإبداع والتميز في الرسائل الإعلامية للمجتمع سواء في نشر أخبار الجمعيات أو تسويق المشروعات .
- 14- دعم الفرق التطوعية والمبادرات الشبابية من الجمعيات الخيرية ذات الملاءة المالية .
- 15- تحفيز وتشجيع الفرق التطوعية والسماح بإعطائها مميزات قانونية وتوفير الدعم المناسب لها .
- 16- السعي نحو الجودة الإدارية (الإيزو) والحكومة الإدارية .
- 17- تحقيق الشفافية في التعاون الإدارية والمالية

18- تفعيل دور مجالس الإدارات

19- الشراكة مع المنظمات الإقليمية والدولية في مجال العمل الإنساني

20- تفعيل وسائل قيمة الموارد المالية وتأسيس أوقاف خيرية

ثانياً : المؤسسات الحكومية :

1- وزارة الشؤون

1- توفير مقرات للجمعيات الخيرية .

2- توفير مراكز تنمية للفرق والجمعيات والمبرات لإقامة الفعاليات والأنشطة والدورات التدريبية فيها .

3- دعم تدريب وتأهيل العاملين في المؤسسات الإنسانية .

4- تحفيز تطوير الجمعيات الخيرية من خلال المسابقات والحوادث والفعاليات لتكريم المؤسسات المثالية والتميزة .

5- إنشاء مركز دراسات وأبحاث متخصص بالعمل الإنساني ودعم المراكز الشبيهة .

6- دعم توثيق مسيرة العمل الإنساني الكويتي وإبراز دورة محليا وعالمياً .

7- السعي لتخصيص كادر خارجي للعاملين في المؤسسات الإنسانية وتشجيع العمل في المؤسسات الخيرية . غير قانون دعم العمالة مع وضع قوانين لضبطه .

8- وضع ضوابط للمبادرات الإنسانية الفردية

9- الهيئة العامة للعمل الإنساني مؤسسة حكومية مستقلة للإشراف على العمل الخيري .

2- وزارة الخارجية :

1- تدريب العاملين في المؤسسات الخيرية والفرق التطوعية على مبادئ الدبلوماسية الإنسانية

2- إشراك المزيد من العاملين في المؤسسات الإنسانية الكويتية للانضمام في العمل في منظمات

الأمم المتحدة الإنسانية

3- الاستفادة من الدعم المالي للمنظمات الخيرية الإنسانية بتنفيذ بعض مشاريعها مع

المنظمات الإنسانية الكويتية بعد نجاح حملة " الكويت إلى جانبكم "

4- توثيق الكويت في دعم منظمات الأمم المتحدة الإنسانية عبر إصدارات وأفلام وثائقية

5- السعي لتأهيل المؤسسات الخيرية الكويتية لعقد اتفاقيات تعاون ودخولها في عضوية

المنظمات الأممية الإنسانية .

ثالثاً : المؤسسات التعليمية :-

1- الإسراع في تنفيذ توصية سمو أمير البلاد في تدريس مادة العمل التطوعي في كافة المراحل

الدراسية .

2- تدريس مادة العمل التطوعي والإنساني الكويتي في مقررات الجامعات والمعاهد التطبيقية .

3- دراسة عمل دبلوم للعمل الإنساني كتخصص مساند في الجامعات والمعاهد

4- إنشاء مراكز دراسات وأبحاث العمل الإنساني في الجامعات والمعاهد

5- إقامة مؤتمرات ودورات حول العمل الإنساني .

4- وزارة المالية :

1- دراسة دعم مشاريع تنموية متميزة للجمعيات الخيرية بعد دراستها والتحقق من فعاليتها .

2- تخصص جزء من قانون (الزكاة) وذلك من بند الخدمات لتحويل جزء نه للجمعيات الخيرية للمشاريع التنموية داخل الكويت حيث ما يخص للزكاة يتحول لبيت الزكاة وما يخص لبيت الخدمات الاجتماعية يحول جزء منه للجمعيات الخيرية .

3- التنسيق مع المنظمات الخيرية لتنفيذ جزء من التبرعات المقدمة من الوزارة للدول من خلال المؤسسات الخيرية الحكومية